الناطق الصحفي باسم الرئيس الروسي: إقالة المسؤولين من مناصبهم جاء على خلفية فوزهم بالعضوية في أكاديمية العلوم الروسية

بوتين يقيل 4 من مسؤولي الدفاع والداخلية والأمن الفيدرالي والرئاسة

الرئيس الروسي فلاديمير بوتين

أصدر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، أمس الإثنين، مرسوما يقضي بإقالة أربعة من المسؤولين الكبار في الديوان الرئاسي، وهيئة الأمن الفيدرالية، ووزارتي الدفاع والداخلية.

وأوضح دميتري بيسكوف، الناطق الصحفي باسم الرئيس الروسي، أن «إقالة المسؤولين من مناصبهم جاء على خلفية فوزهم بالعضوية في أكاديمية العلوم الروسية، خلال الانتخابات التي جرت في أكتوبر 2016».

وجاءت هذه الخطوة عقب تهديد بوتين، خلال اجتماع مع قيادة أكاديمية العلوم الروسية، بإقالة المسؤولين الذين تجاهلوا الحظر الذي فرضه في وقت سابق على ترشح كبار موظفي الدولة للعضوية في أكاديمية العلوم، وذلك على خلفية توجه حكومي يسعى لتفريغ كبار العلماء للعمل العلمي فقط.

وتضم «أكاديمية العلوم الروسية» المعاهد العلمية من كل أرجاء روسيا الاتحادية، ويعتبر الانتخاب لعضويتها مسألة تشريفية.

ومن بين المسؤولين المقالين «الكسندر سافينكوف» نائب وزير الداخلية، وهو يعد من أكثر المسؤولين نفوذا في أجهزة الأمن الروسية، وسبق له أن شغل منصب رفيعة في النيابة العامة ووزارة العدل.

وكذلك «قسطنطين كوتينكو» نائب رئيس شؤون الرئاسة في الكرملين، الذي يشغل هذا المنصب بدءا من 2013، وهو خريج معهد «اندروبوف» التابع لجهاز المخابرات «كي جي بي» في عهد الاتحاد السوفيتي، حسب سيرته الذاتية الرسمية.

ايضا شملت الإقالات اللواء «فاسيلي خريستوفوروف»، مدير إدارة التسجيلات والمجموعات الأرشيفية التابعة لجهاز الأمن الفيدرالي، وأخيرا «الكسندر فيسون»، رئيس مديرية الطب العسكري في وزارة الدفاع الروسية، وهو الباحث الوحيد المعروف بين المقالين الأربعة.

وفيسون، خريج أكاديمية الطب العسكري؛ حيث درس في كلية أطباء الإسطول الحربي، وخدم كطبيب في أسطول البلطيق.

وفي 2006، بدأت مسيرته في مؤسسات وزارة الدفاع الروسية، وتولى منصب رئيس مديرية الطب العسكري في 2013، وله أكثر من 350 منشورًا علميًا.

8 مصابين في إطلاق نار داخل جامعة أوهايو الأمريكية

قالت شبكة «سي إن إن»، أمس الإثنين، إنه تم نقل 8 مصابين إلى المستشفى إثر إصابتهم في إطلاق نار داخل جامعة أوهايو.

وأفادت الشبكة الإخبارية الأمريكية في وقت سابق بأن جامعة أوهايو أصدرت تحذيرا لروادها بوجود مسلح طليق داخل أسوارها، قبل أن تنقل عن شهود عيان سماع أصوات إطلاق نار.

أوزبكستان: 600 مراقب دولي لمتابعة الانتخابات الرئاسية

يعتزم أكثر من 600 مراقب دولي، متابعة الانتخابات الرئاسية في أوزبكستان، والمقرر إجراؤها في 4 ديسمبر المقبل.

وقال «ميرزو- أولوغبيك عبد السلاموف»، رئيس لجنة الانتخابات المركزية الأوزبكية، في تصريح صحفي، أمس الاثنين، إن «الانتخابات الرئاسية تلقى اهتمامًا كبيرًا في المجتمع الدولي».

وأوضح أن «الانتخابات سيراقبها أكثر من 600 مراقب من قرابة 50 بلدًا حول العالم، منهم 20 من الولايات المتحدة الأمريكية».

وأفاد عبد السلاموف، أن «منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ستراقب الانتخابات عبر بعثة كاملة لأول مرة»، مستطردا: «كانت المنظمة أرسلت في الانتخابات السابقة هيئة محدودة مشكلة من قرابة 20 مراقبًا، أما هذه الانتخابات فيراقبها 250».

وذكر رئيس لجنة الانتخابات المركزية الأوزبكية، أن «قرابة ألف و300 صحفي محلي وأجنبي سيعملون على تغطية الانتخابات».

ويتنافس في الانتخابات الرئاسية، 4 مرشحين، وهم زعيم حزب النهضة الوطني الديمقراطي «سارور أطاصرادوف»، ورئيس الحزب الديمقراطي الاجتماعي (العدالة) «ناريمان عمروف»، وزعيم حزب الشعب الديمقراطي «هوتاميجون كتمانوف»، إضافة إلى رئيس الوزراء، رئيس الحزب الديمقراطي الليبرالي «شوكت ميرزيويوف».

ويبلغ عدد الناخبين في أوزبكستان قرابة 21.5 مليون، من أصل عدد السكان البالغ نحو 32 مليون نسمة.

ومن المنتظر أن تتم العملية الانتخابية عبر 9 آلاف و378 صندوقا انتخابيًا في عموم البلاد.

وكان الرئيس السابق إسلام كريموف، فارق الحياة في الثاني من سبتمبر الماضي، في المستشفى التي كان يتلقى العلاج فيها جراء نزيف دماغي.

كوريا الجنوبية تطرح مناهج دراسية جديدة تعكس مواقفها تجاه جارتها الشمالية

أعلنت حكومة كوريا الجنوبية، اليوم الإثنين، عن صدور النسخ الأولية لكتب التاريخ المقرر تدريسها في مدارسها المتوسطة والثانوية، والتي تعكس الموقف الحكومي من قضايا الجارة الشمالية من جهة.

وعقد نائب رئيس الوزراء للشؤون الاجتماعية، وزير التعليم، لي جون سيك، مؤتمرًا صحفيًا، في مجمع «سيجونغ» الحكومي، أعلن فيه عن صدور النسخ الأولية لكتب التاريخ للمرحلة المتوسطة والثانوية.

وتأتي هذه الخطوة لوقف استخدام الكتب المدرسية التي ألفها باحثون من القطاع، وتصدرها دور نشر خاصة، بعد أشهر من الجدل حول موضوع تدخل الحكومة في طريقة تدريس التاريخ الحديث المضطرب للبلاد.

ونقلت وكالة «يونهاب» الرسمية عن «جون سيك» قوله، إن «الحكومة بذلت جهودًا كبيرة لتأليف الكتب من أجل اكتساب الطلاب لرؤية متوازنة للتاريخ، ووجهة النظر الصحيحة عن الدولة، وعدم توجيههم إلى إيديولوجية معينة».

وأشارت النسخ الأولية إلى أن الحرب الكورية (1950 – 1953) أشعلت شرارتها الأولى كوريا الشمالية، كما تحدثت عن إغراق السفينة «تشون آن» الحربية الكورية الجنوبية عام 2010، بهجوم من جارتها الشمالية.

وزادت المؤلفات الجديدة لكتب التاريخ من جرعة القضايا الكورية الشمالية، وعلى رأسها الاستفزازات العسكرية، وحقوق الإنسان، وتطوير الأسلحة النووية.

غير أن النسخ الأولية تتضمن الجوانب الإيجابية للخطط الاقتصادية، وحملة بناء قرى جديدة، وفترة التصنيع في عصر حكم الرئيس الأسبق بارك جونغ- هي، والد الرئيسة الحالية بارك كون-هيه.

ومن المحتويات التاريخية الرئيسية التي خضعت للتعديل، تسمية «بحر الشرق»، التي طالما أثارت خلافات مع اليابان، فضلا عن سيادة البلاد على جزر «دوكدو».

ومن المقرر أن يتم عرض النسخ الأولية لكتب التاريخ في موقع إلكتروني، وتتلقى الوزارة آراء الجمهور حولها حتى يوم 23 ديسمبر / كانون أول المقبل، مع خطة لاستكمال النسخة النهائية حتى نهاية يناير لقادم.

وعن توقعات بنشر الكتب في مارس المقبل، أبدت الوزارة موقفا متحفظا، وسط تباين الآراء حولها، نتيجة فضيحة الفساد التي استهدفت رئيسة بارك كون هيه، وصديقتها، تشوي سون سيل.

وفي وقت سابق، قال رئيس الوزراء هوانج كيو، إن الكثير من الكتب المدرسية الخاصة التي تستخدمها المدارس الإعدادية والثانوية تحاول تمجيد كوريا الشمالية من خلال التشكيك في إنجازات الجنوب الرأسمالي.

وقال خلال مؤتمر صحفي «لم يعد بإمكاننا السماح باستخدام كتب التاريخ المحرّفة والمنحازة لتعليم فلذات أكبادنا (..) ينبغي أن نصحح الطريقة التي تنشر بها كتب التاريخ المدرسية حتى نستطيع أن نضع كتابا مدرسيًا صحيحًا».

وفي 15 تشرين ثان 2015، شهدت سيؤول أكبر احتجاج منذ 7 سنوات، عندما نزل المتظاهرون إلى الشوارع احتجاجًا على سياسات الحكومة، وفي مقدمتها قرار إلزام المدارس المتوسطة والثانوية باستخدام كتب التاريخ المدرسية، التي تعكس وجهة نظر الرئيسة «كون-هيه»، ووالدها الرئيس الأسبق «جونغ-هي»، وذلك ابتداءً من عام 2017.

وتعتبر الخلافات بين اليابان وكوريا الجنوبية حول تسمية «بحر الشرق»، خلافات استراتيجية قبل أن تكون لفظية.

إذ ترى سيؤول أن اليابانيين كانوا يعترفون ببحر الشرق قبل احتلالهم لكوريا عام 1910، وبعد ذلك، أطلقت طوكيو عليه اسم (بحر اليابان)، وذلك من خلال وثيقة «سان فرانسيسكو» التي دعمت فيها أمريكا أحقية اليابان باعتبار كوريا جزء من أراضيها.

يذكر أنّ حرب الكوريتين استمرت ما بين عامي 1950و1953، وأخذت بعدًا دوليًا بعد تدخل أطراف دولية في الصراع، مثل الولايات المتحدة والصين والاتحاد السوفييتي (السابق).

وراح ضحية الحرب أكثر من 3 ملايين مواطن كوري، كما فرقت الحدود بين عشرات الآلاف من العائلات.

ومطلع مارس الماضي، وافق مجلس الأمن الدولي بالإجماع على قرار تقدمت به الولايات المتحدة، ويقضي بفرض عقوبات مشددة على كوريا الشمالية؛ بهدف الضغط عليها للتخلي عن برنامجها النووي.

جاء ذلك بعد شهرين من إعلان «بيونغ يانغ» إطلاق قنبلة هيدروجينية (التجربة الرابعة من نوعها)، وبعد شهر واحد فقط من تأكيدها إجراء تجربة على نطاق واسع، لاختبار صواريخ بالستية محظورة تحت ستار إطلاق قمر اصطناعي.

«عنان» يزور «أراكان» المضطربة غربي ميانمار

قال مسؤول حكومي في ميانمار، أمس الإثنين، إن الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان، الذي يترأس اللجنة الاستشارية لولاية "أراكان"، يصل البلاد، في غضون أيام، في زيارة رسمية.

وتأتي زيارة "عنان" إلى ميانمار، وسط دعوات دولية للتحقيق في أعمال العنف الأخيرة، التي أودت بحياة مئات من مسلمي الروهنغيا، في إقليم أراكان.

وقال المسؤول في حكومة الإقليم للأناضول، طالباً عدم الكشف عن اسمه كونه غير مخول بالحديث لوسائل الإعلام، إن "زيارة عنان، ستتضمن زيارات لعدة بلدات، منها: مونغدو، وسيتوي، الحدودية مع بنغلاديش".

وفي السياق ذاته، قال "آي لوين" العضو في اللجنة ذاتها، رئيس المركز الإسلامي في ميانمار، للأناضول، إن "عنان، سيصل البلاد خلال الأسبوع الحالي".

وأضاف أن "أجندة أعماله ستتضمن زيارات لكل من عاصمة البلاد نايبيداو، وأراكان، المضطربة".

وفي سبتمبر الماضي، زار عنان، وللمرة الأولى، المناطق الفقيرة من ولاية أراكان، التي يقطنها مسلمي الروهنغيا، بصفته رئيسًا للجنة الاستشارية.

من جهتها، أعلنت قوات الجيش والشرطة أنها أطلقت حملة عسكرية في "أراكان"، بغية ملاحقة مسلحين شنوا هجمات على مراكز شرطة في بلدتي "ماونغداو"، و"بالاي تايونغ"، الحدودية في أراكان في أكتوبر الماضي.

وأفادت منظمات روهنغية أن الحملات العسكرية الأخيرة، التي استهدفت المنطقة، أودت بحياة أكثر من 400 مسلم، فيما تحدثت تقرير حكومية عن أن عدد المعتقلين المشتبه تورطهم بالهجمات على مراكز الشرطة، وصل 488 شخصًا.

وفي وقت سابق من نوفمبر 2016، طالبت الأمم المتحدة، سلطات ميانمار، بالتحقيق في أعمال العنف، التي تشهدها الولاية، وضمان احترام كرامة وحماية المدنيين، فيما ناشدت المنظمة الأممية، الجمعة الماضي، حكومة بنغلاديش بالسماح للمدنيين الفارين من العنف في "أراكان"، بالمرور الآمن عبر حدودها.

وكشفت منظمة "هيومان رايتس ووتش" الحقوقية الدولية، مؤخرًا، أن صور الأقمار الصناعية عالية الدقة، أظهرت دمار 820 منزلًا، خلال نوفمبر 2016، في 5 قرى يقطنها مسلمو الروهنغيا، في "أراكان" المضطربة ذات الغالبية المسلمة.

ويعيش نحو مليون من مسلمي الروهنغيا، في مخيمات بـ "أراكان"، بعد أن حُرموا من حق المواطنة بموجب قانون أقرته ميانمار في 1982، إذ تعتبرهم الحكومة مهاجرين غير شرعيين من بنغلاديش، بينما تصنفهم الأمم المتحدة بـ "الأقلية الدينية الأكثر اضطهادًا في العالم".

ويُعرف المركز الروهينغي العالمي، على موقعه الإلكتروني، الروهنغيا بأنهم "عرقية مضطهدة

متجاهلة دعوات المجتمع الدولي من أجل فتح حدودها لتجنب وقوع أزمة إنسانية

بنغلاديش تعيد قوارب لاجئين من مسلمي الروهينغا إلى ميانمار

سلطات بنغلاديش تعيد عدة قوارب للاجئين من «الروهينغا»

أعادت سلطات بنغلاديش، أمس الإثنين، عدة قوارب، على متنها لاجئين من مسلمي «الروهينغا»، فارين من العنف ضدهم، إلى ولاية أراكان بميانمار.

ولجأ آلاف المسلمين من ولاية أراكان الغربية، إلى بنغلاديش، خلال الأسابيع الماضية، وتحدثوا عن أعمال عنف مارسها جنود ميانمار ضدهم، بينها عمليات قتل وتعذيب واغتصاب.

وقال رئيس حرس الحدود في مدينة «تكناف» الحدودية الكولونيل أبو ذر الزاهد، في تصريح صحفي، إنه «تم إعادة 8 قوارب كانت تحاول عبور نهر ناف، الذي يفصل ولاية أراكان، عن جنوب بنغلاديش».

وأضاف، «كان على متن كل قارب بين 12 و13 شخصا من مسلمي الروهينغا».

ودعت بنغلاديش الحكومة الميانمارية إلى اتخاذ «إجراءات عاجلة» لوقف دخول الروهينغا إلى أراضيها، متجاهلة دعوات المجتمع الدولي من أجل فتح حدودها لتجنب وقوع أزمة إنسانية.

وفي السياق ذاته، قال مسؤولون «خلال الأسبوعين الماضيين، منع حرس الحدود البنغالي أكثر من ألف شخص من الروهينغا، بين فيهم نساء وأطفال من دخول البلاد عبر القوارب».

وانضمت زعيمة المعارضة في بنغلاديش خالدة ضياء، إلى أصوات العديد من الأحزاب السياسية في بنغلاديش، داعين الحكومة إلى توفير ملاذ للروهينغا.

من جهتها، أعلنت قوات الجيش والشرطة الميانمارية أنها أطلقت حملة عسكرية في «أراكان»، بغية ملاحقة مسلحين شنوا هجمات على مراكز شرطة في بلدتي «ماونغداو» و«بالاي تايونغ»، الحدودية في أراكان في أكتوبر الماضي.

وأفادت منظمات روهنغية أن الحملات العسكرية الأخيرة، التي استهدفت المنطقة، أودت بحياة أكثر من 400 مسلم، فيما تحدثت تقرير حكومية عن أن عدد المعتقلين المشتبه تورطهم بالهجمات على مراكز الشرطة، وصل 488 شخصًا.

وفي وقت سابق من نوفمبر 2016، طالبت الأمم المتحدة، سلطات ميانمار، بالتحقيق في أعمال العنف التي تشهدها الولاية، وضمان احترام كرامة وحماية المدنيين.

فيما ناشدت المنظمة الأممية، الجمعة الماضي، حكومة بنغلاديش بالسماح للمدنيين الفارين من العنف في «أراكان»، بالمرور الآمن عبر حدودها.

وكشفت منظمة «هيومان رايتس ووتش» الحقوقية الدولية، مؤخرًا، أن صور الأقمار الصناعية عالية الدقة، أظهرت دمار 820 منزلًا، خلال نوفمبر 2016، في 5 قرى يقطنها مسلمو الروهنغيا، في «أراكان» المضطربة ذات الغالبية المسلمة.

ويعيش نحو مليون من مسلمي الروهنغيا، في مخيمات بـ «أراكان»، بعد أن حُرموا من حق المواطنة بموجب قانون أقرته ميانمار في 1982، إذ تعتبرهم الحكومة مهاجرين غير شرعيين من بنغلاديش، بينما تصنفهم الأمم المتحدة بـ «الأقلية الدينية الأكثر اضطهادًا في العالم».

مسلمو «الروهينغا» يناشدون المجتمع الدولي والعالم الإسلامي لإغاثتهم

ملاحقة مسلحين شنوا هجمات على مراكز شرطة في بلدتي «ماونغداو» و«بالاي تايونغ»، الحدودية في أراكان في أكتوبر الماضي.

وفي وقت سابق من نوفمبر 2016، طالبت الأمم المتحدة، سلطات ميانمار، بالتحقيق في أعمال العنف التي تشهدها الولاية، وضمان احترام كرامة وحماية المدنيين.

فيما ناشدت المنظمة الأممية، الجمعة الماضي، حكومة بنغلاديش بالسماح للمدنيين الفارين من العنف في «أراكان»، بالمرور الآمن عبر حدودها.

وكشفت منظمة «هيومان رايتس ووتش» الحقوقية الدولية، مؤخرًا، أن صور الأقمار الصناعية عالية الدقة، أظهرت دمار 820 منزلًا، خلال نوفمبر 2016، في 5 قرى يقطنها مسلمو الروهنغيا، في «أراكان» المضطربة ذات الغالبية المسلمة.

ويعيش نحو مليون من مسلمي الروهنغيا، في مخيمات بـ «أراكان»، بعد أن حُرموا من حق المواطنة بموجب قانون أقرته ميانمار في 1982، إذ تعتبرهم الحكومة مهاجرين غير شرعيين من بنغلاديش، بينما تصنفهم الأمم المتحدة بـ «الأقلية الدينية الأكثر اضطهادًا في العالم».

وأضاف في معرض تعليقه على العنف ضد مسلمي الروهينغيا، أن «حكومة ميانمار ارتكبت مجازر (بحق مسلمي الروهينغيا) دون تمييز بين امرأة وطفل ومسن، وحرقت الناس وهم أحياء».

وتابع «هناك أعمال عنف جديدة تمارس بحق مسلمي الروهينغيا، لكن العنف هذه المرة لا تنفذها شعوب أو جماعات بوذية محلية متطرفة بل الحكومة الميانمارية نفسها».

وأردف «جيش ميانمار يهاجم العديد من القرى ويقتل المدنيين فيها ثم يضرم النار في منازلها، والعديد من النساء والأطفال يحاولون الفرار من منازلهم».

واستطرد «يرمون النساء والأطفال إلى المنازل التي تحترق، ومن لم يتمكنوا من اعتقاله أثناء الفرار، يتتبعونه بطائرات مروحية ثم يقتلونه، فحقول الأرز مليئة بجثث مسلمي أراكان».

ووصف بن مسيح الدين قتل مئات المسلمين الروهينغا بعد جمعهم في مكان واحد بـ «الإبادة الجماعية».

وأضاف «اكتشفنا مقابر جماعية، جرى قتلهم جميعا رميا بالرصاص، وقتلوا العديد من النساء حرقا، بالإضافة إلى وجود العديد من حالات الإغتصاب الجماعي».

وأكد بن مسيح الدين أن حالات الإغتصاب الجماعي بحق النساء نفذتها عناصر الشرطة، بعد فرار أزواجهن من القرى خشية القتل.

ولفت بن مسيح الدين إلى أن حكومة ميانمار تسحب الجيش من قرى المنطقة عندما ترسل الولايات المتحدة ومنظمات دولية مراقبين إلى المنطقة، ولا تترك سوى آثار اشتباكات بسيطة في القرى.

ودعا الحكومة التركية إلى البقاء في حال اتصال دائم مع الحكومة الميانمارية، من أجل انهاء الموت ورفع حصار الأغذية المفروض من قبل حكومة ميانمار على المنطقة.

وفي 8 أكتوبر الماضي، اقتحم مسلحون 3 مراكز شرطة في بلدتي «ماونغداو» و«بالاي تايونغ» في أراكان، ما أسفر عن مقتل 4 جنود، و9 من أفراد الشرطة إضافة إلى سرقة عشرات الأسلحة وآلاف الذخائر.

وأطلق الجيش حملة عسكرية، عقب الهجمات، شهدت أعمال عنف، واعتقالات واسعة في صفوف السكان.

ويتعرض المسلمون في إقليم أراكان لحملات من القتل والتشريد والاضطهاد، إضافة إلى تهجيرهم وتدمير منازلهم وممتلكاتهم ومساجدهم، على يد جماعات مسلحة بوذية.

ويعيش نحو مليون من مسلمي الروهنغيا، في مخيمات بولاية «أراكان»، بعد أن حُرموا من حق المواطنة بموجب قانون أقرته ميانمار عام 1982.

وتعتبر الحكومة مسلمي الروهنغيا مهاجرين غير شرعيين، من بنغلاديش، بينما تصنفهم الأمم المتحدة بـ «الأقلية الدينية الأكثر اضطهادًا في العالم».